مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

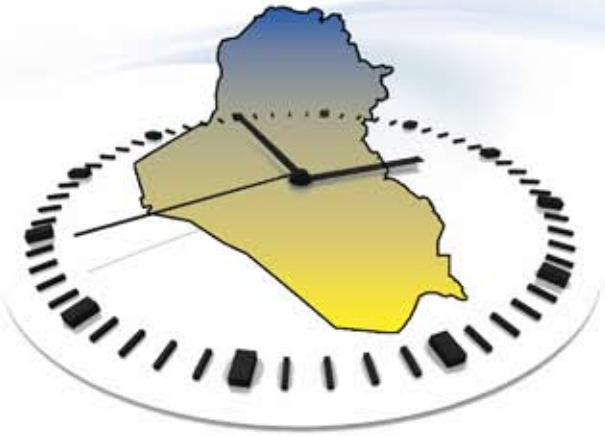

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء / الاثنين ٦-٥ - ٢٠١٣ / السنة الأولى / العدد(١٥)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د. محمد منذر جلال

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

اعلام المركز

ليث علي الحسناوي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والاخراج الفني

منتظر نعمة رضا

حسنين هاشم حسين

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

المالكي و مراكز الابحاث العالمية

ننشر في هذا العدد مقالاً **لصحيفة الديلي ستار البريطانية**، يتهم المالكي باتباع سياسات المقبور صدام، ويُعد هذا المقال مثالاً على المقالات والدراسات الاستراتيجية الكثيرة، التي **تصوّر المالكي على انه مستبد ودكتاتور وظالم ومنتهك لحقوق الانسان، ومن ضمن هذه المقالات المنشورة في نشرتنا الموضوعات الاتية:**

١- قراءة مكيافيلية للوضع في العراق- العدد الخامس – هذه المقالة تعد من الاستثناءات القليلة.

٢- لاتنسوا العراق – العدد الخامس – هذه المقالة تعد من الاستثناءات القليلة.

٣- الازمة السياسية العراقية في ظل السياسات الطائفية – العدد الخامس.

٤- الاسفين الكردي بين العراق وتركيا – العدد السادس

٥- العراق يعود الى البداية – العدد السادس.

٦- الوضع الامني في العراق- العدد السابع.

٧- عدم الاستقرار في العراق ومخاوف الحرب الاهلية – العدد التاسع.

٨- العراق: مخاطر متزايدة من الجمود السياسي – العدد العاشر.

٩- العراق بعد الانسحاب الامريكي – العدد الحادي عشر

١٠- كارثة العراق المستمرة – العدد الثالث عشر.

فمن الافكار التي يتم التأكيد عليها في هذه الدراسات:

– ويعد هذا الضرر هو الثمن الذي دفعه البلد **لإزالة دكتاتور والخضوع لسيطرة دكتاتور آخر.**

– في حين يتراجع الوضع الامني في العراق، **الذي تقوده حكومة مصغرة شبيه بحكومة صدام حسين** عملياً ،وفيه دولة ذات قضايا تفلت من السيطرة بشكل خطير.

– واذا ما سُمح للمالكي بالاستمرار في هذا النهج، **فسوف لن تتوقف الفوضى الناتجة عن ذلك، عند الحدود العراقية.**

– فالنظام الذي خرج من الانقاض ليس فقط **يتجه بشكل متزايد نحو الاستبدادية والطائفية** وهو صديق لايران بل اصبح عميلاً لموسكو .

– وتدهورت علاقتها مع بغداد بسبب **النزعة الاستبدادية للمالكي** وان انقرة ادركت بشكل متزايد بان **المالكي هو بمثابة عميل لايران.**

– **تجاهل المالكي** اتفاق اربيل لتقاسم السلطة لعام ٢٠١٠ وحاز **سلطة اكبر** عن طريق **تجاوز الدستور** وجعل تحت **سيطرته الشخصية** باقي المؤسسات السياسية في البلد بضمنها القضاء ومفوضية الانتخابات المستقلة شكليا ومفوضية النزاهة والبنك المركزي، كما وضع المناصب الامنية المهمة **بايدي انصاره**، وحال هو وانصاره في البرلمان دون انشاء **المجلس الاستراتيجي** كما **رفض اجراء استفتاء** في المحافظات التي ترغب مجالسها بأن **تصبح اقاليم فيدرالية.**

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بادارة الاعلام

Tel: (00964) 07702820770 Email: info@uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت www.kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

الولايات المتحدة والعراق
بعد عام من الانسحاب (٢ -٢) ٥

عراق اليوم : افغانستان الغد ٩

الديلي ستار تتهم المالكي
باتباع سياسات صدام ١١

إيران تفقد نفوذها في العراق..... ١٢

اقليم كردستان يبيع أول شحنة
من النفط في السوق الدولية..... ١٥

تركيا تناور لتقوية روابط الطاقة
مع بغداد وكردستان ١٦

الافتتاحية

- مؤخـرا وعلى اي حـال تكلم البرزاني **بصوت عـالي** (بخصوص الحاجة الى انقـاذ العراق) بعد ان راى جهود رئيس الوزراء نوري المالكي **لاحتكار السلطة السياسية**، منوها الى انها **تعبّد الطريق لعودة الدكتاتورية في العراق** .

- بعـد أن وقّعـا اتفاقا في عـام ٢٠١٠ لتقاسـم السلطة مع الأحـزاب العراقية الرئيسة الأخرى، المالكي و حزب الدعوة بدلاً من أن يعززا ذلك الاتفاق في عام ٢٠١١، **توجهـا بالحكومـة العراقية نحو العودة إلى نوع مألوف ومثير للقلق مـن النظـام الاستبـدادي، الـذي يستخدم سلطـة الدولة لترهيـب الخصوم السياسيين وقمع المعارضة الشعبية.**

- وفي تقريـر لمعهـد دراسـات الحرب يشـير الى **ان المالكـي يريد القيـام بحملة منسقـة لخنـق الانشقـاق والمعارضـة** السياسية. وجاء في التقريـر انه **جعل من الصعب على منافسيه الشيعة معارضته**، وفي الوقت نفسه **حصر خصومه السنة في وضع مناسب لممارسة الضغط عليهم** واستغلال الانقسامات في صفوفهم.

- وتشـير **الميـول الديكتاتوريـة للمالكي**، بشـكل متزايد، إلى أن **البـلاد تواجه** حتمية التقسيم على أسس طائفية وعرقية، وهذا ما لا تريده الولايات المتحدة.

- وقد ابعد **اسلوب المواجهة الدكتاتوري**، الذي يتبناه المالكي على نحو متزايد، أيضا أكراد العراق، الذين على عكس السنة، نجحوا من خلال الدستور العراقي في الحصول على الاعتراف بمنطقتهم الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

- وقـد أثار استمرار رئيس الوزراء العراقي «نوري المالكي» في **تركيز السلطات** واحتكارها بين يديه، مخاوف حول مستقبل الديمقراطية الهشة في العراق.

- **باستثنـاء المقالتـين الاولى والثانيـة، نلاحـظ ان هناك عـدد كبير جداً من المقالات والدراسات، تُظهر المالكي بأنه مستبد ودكتاتور، وتصوّره امام القارئ الغربي بالشكل الذي نلاحظه في الفقرات أعلاه؟!.**

- **ونحـن بدورنـا في المركـز نتسـاءل اولاً: هل هنـاك تقصـير في التواصل مع مراكـز الابحـاث العالميـة؟ الامر الـذي ادى الى عكس هذه الصـورة السلبية جداً عن المالكي؟**

- **ونتسـاءل ثانيـاً: هل هناك ضرورة لوجود لوبي في بعض العواصم العالمية، ليضـع همـوم ومصالح العراق بين يدي صناع القـرار واصحاب التأثير على الرأي العام العالمي؟**

إعادة احياء الشراكة
الولايات المتحدة والعراق بعد عام من الانسحاب
(٢-٢)

الكاتبان :ميليسا .ج. دالتون / زميل زائر في مركز دراسات الامن الامريكي الجديد،
ونورا بيناشيل / نائب مدير الدراسات وزميل اقدم في مركز دراسات الامن الامريكي الجديد
ترجمة وتلخيص : فيصل عبد اللطيف ياسين
مراجعة : د . نصر محمد علي

الموجز السياسي / ١٤كانون الأول /ديسمبر/ ٢٠١٢

ان الاستراتيجية الاميركية القائمة لاتوفر الوسائل الفعالة لإدارة الخلافات السياسية في العراق ، وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بإيران وسوريا. لذلك فان الولايات المتحدة بحاجة إلى تفعيل نهج استراتيجي يساعد في بناء شراكة مثمرة وداعمة مع العراق تضع حداً لتهديد المصالح الاميركية الحيوية في هذا البلد .

تحديات رئيسة

تواجه علاقات الولايات المتحدة مع العراق في الوقت الحاضر ثلاثة تحديات أساسية وهي : **السياسات تجاه ايران ، و الحرب الاهلية في سوريا وتنامي الطائفية في العراق.**

السياسات تجاه إيران

أثار تنامي النفوذ الإيراني في العراق بعد عام على الانسحاب الاميركي من البلاد ، مخاوف صناع السياسة في الولايات المتحدة، إلا ان علاقة إيران مع العراق هي علاقة دقيقة جداً، **فايران تمتلك تأثيراً كبيراً على صناع القرار والسياسة في العراق، لكن هذا التأثير لايعني السيطرة التامة** . فتركة الحرب العراقية الإيرانية ، وانتشار الميليشيات الشيعية المدعومة إيرانياً في العراق، جعل التصورات العراقية تجاه نوايا إيران يسودها الكثير من الضبابية، في حين تربط العلاقات الاقتصادية والدينية والحدود الطويلة المشتركة البلدين معاً. ولهوية العراق العربية دور في النأي بالعراق عن جاره الفارسي.

ولفتت الدراسة النظر الى انه على الرغم من تمتع إيران بنفوذ سياسي كبير واضح داخل العراق ، إلا ان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لايستجيب في كل الأحيان إلى الإرادة الإيرانية ، فالمالكي يسعى إلى الموازنة بين علاقته مع إيران وعلاقته بالولايات المتحدة . إلا ان بقاء الوضع كما هو الحال عليه من الممكن أن يعقد الأمور لاحقاً ، حيث ستظل شكوك واشنطن العميقة حيال النوايا والنشاطات الإيرانية في المنطقة . **ان الاستعداد العراقي بالسماح لإيران بتقديم مساعدات جوية لنظام الأسد في سوريا عبر المجال الجوي العراقي في مطلع هذا العام، وضع العراق في مواجهة ليس فقط مع المملكة العربية السعودية وحلفائها من السنة الداعمين للمتمردين السوريين ولكن مع الولايات المتحدة أيضاً.** وفي حال انهيار نظام الأسد ، فربما ستسعى إيران إلى توسيع نفوذها في العراق لتعزيز نفوذها في المنطقة ككل .من جانب آخر حذرت الدراسة من ان اي غارة إسرائيلية على المنشآت النووية الإيرانية ستضع العلاقات الأمريكية العراقية على المحك ، **حيث سيتم النظر إلى الولايات المتحدة بوصفها شريكة في هذه الهجمات** ، وقد تضغط الجهات السياسية العراقية المناوئة للعدوان الإسرائيلي على حكومة المالكي للنأي بنفسها عن الولايات المتحدة ، **إيران هي الأخرى ربما ستضغط على الحكومة العراقية لإبعادها عن واشنطن** أو يمكن ان تستخدم ارتباطاتها مع المجاميع الشيعية في العراق لتشجيع الهجمات على المصالح الأميركية ، والتي قد تأخذ شكل ضربات صاروخية ضد المقار الدبلوماسية والعسكرية الأميركية و هجمات ضد الأرتال و هجمات إجرامية وعمليات خطف لمواطنين أمريكان.

الحرب الاهلية السورية

أكدت الدراسة تحت هذا العنوان على ان **الولايات المتحدة و العراق يشتركان في القلق السائد حول**

الآثار المباشرة والناتجة من تداعيات الحرب الأهلية في سوريا، ومع ذلك فقد تبنّى كلّ منهما مواقف سياسية متناقضة ، فالعراق يدعم علناً نظام الأسد في حين تقوم الولايات المتحدة بتقديم مساعدات « غير قاتلة » للثوار السوريين .**ان العراق يسعى إلى تجنب الانهيار المفاجئ لنظام الاسد وظهور حكومة في دمشق تقاد من قبل الاسلاميين السنة** ، الأمر الذي يُسرّع من إنتقال تأثيراتها الناجمة عن إيجاد جار معادي للعراق .

ومن الممكن أن يحفز الصراع السني - الشيعي في سوريا - خصوصاً الهجمات على الأماكن المقدسة لدى الشيعة - النزاع الطائفي في العراق،مع ذلك فالولايات المتحدة والعراق،لديهما مصالح مشتركة في وقف تدفق المسلحين عبر الحدود السورية مع العراق، إلا ان المسلحين المتطرفين الذين عبروا الأراضي السورية في الماضي لتغذية الحرب الاهلية في العراق، قد غيروا الآن وجهتهم بعبور الحدود الصحراوية الشاسعة للعراق للدخول الى سوريا .

وفي هذا السياق أكدت الدراسة على ان الزعماء السياسيين العراقيين يخشون حدوث دوامة من العنف، تعرض الأمن العراقي للخطر وتسهم في استمرار النزاع في سوريا وتزيد من تدفق المسلحين إلى داخل الحدود العراقية . ولتنظيم القاعدة في العراق دور متزايد في إذكاء الصراع داخل سوريا، ورجحت ارتباطه بالهجمات الانتحارية في سوريا مطلع هذا العام ، فضلا على ذلك فإن العراق يخشى العلاقات المتنامية بين المملكة العربية السعودية وقطر والمتمردين السنة في سوريا والقبائل السنية غرب العراق وشرق سوريا ، القبائل ذات الروابط الأسرية والاقتصادية التي تمتد عبر المناطق الحدودية بين البلدين ، و ان تحالف الولايات المتحدة مع تركيا قد يؤدي إلى توتر خطير في العلاقات الأمريكية مع العراق ، إذا انجرّت تركيا الى الحرب الأهلية في سوريا . فتبادل إطلاق النار المدفعي التركي مع وحدات من الجيش السوري عبر الحدود من الممكن أن يتصاعد ويدخل دول الجوار إلى الصراع بضمنها العراق . ان ازدياد هجمات الطائرات التركية على المخابئ الجبلية للجماعات الكردية المسلحة (التي حفزتها الحرب في سوريا) في شمال العراق ، **سلط الضوء على عدم مقدرة العراق على السيطرة على مجاله الجوي** . وفي الوقت ذاته فان أكراد سوريا يزدادون نشاطاً عن طريق تعزيز ارتباطاتهم مع نظرائهم في تركيا والعراق ، وفي نهاية المطاف قد تلجأ تركيا إلى اتخاذ مواقف أكثر عدائية لحماية حدودها مع سوريا الأمر الذي يستدعي من الولايات المتحدة أن تساعد حليفها التركي، **مما سيؤدي في الوقت نفسه إلى زعزعة علاقة الولايات المتحدة مع العراق الداعم للاسد .**

الطائفية المتنامية

أسهم تزايد التوتر الطائفي في العراق خلال العام الماضي في **إرباك النظام السياسي الفتيّ في هذا البلد** ، و جعل من الصعب على الحكومة الوطنية تنفيذ برنامج وطني متماسك وطموح. فقد تصاعد هذا التوتر بين الحكومة والمكون السني منذ هذا الصيف ، عندما قام تنظيم القاعدة في العراق والجماعات المسلحة السنية الاخرى ، بتنفيذ هجمات متزامنة في العديد من المدن العراقية ، فمنذ شهر تموز وحتى شهر تشرين الاول ٢٠١٢ وصل العنف في العراق الى اعلى مستوياته خلال عامين ، حيث قُتل ٨٥٤ مدني وجُرح ١٦٤٠ . هذه الهجمات لاتهدف فقط **إلى تقويض الحكومة الوطنية التي يقودها الشيعة ،وانما تأتي كرد على التهميش الذي يشعر به السنة على يد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ، وكذلك تهدف هذه الهجمات إلى ثني بقية السنة عن التعاون مع الحكومة الوطنية** . ومن الجدير بالذكر ان قوى الأمن العراقية قد تعاملت ببراعة مع بعض هذه العمليات ، لكن استمرار الهجمات وضع الكثير من الضغوط على حكومة المالكي لمنع تزايد أعمال العنف مرة أخرى.**ويساور السنة قلق بالغ إزاء جهود المالكي لتعزيز سلطته** ، فكل المناصب الأمنية ما تزال تحت السيطرة المباشرة للمالكي ، كما قامت

حكومته بإحباط عملية إيجاد كيان في العراق يشابه «مجلس الامن القومي الاميركي» **خوفاً من تأثيره على سلطات رئيس الوزراء**. علاوة على ذلك فان إقصاء المالكي لنائب رئيس الجمهورية السني طارق الهاشمي بتهمة الإرهاب ما زال يثير كثيراً من الجدل في الشارع السني. (**على الرغم من الاعتقاد السائد لدى الولايات المتحدة بأن التهم الموجهة له هي تهم صحيحة بالفعل**) فقد اصدرت محكمة عراقية حكماً بالاعدام ضده على ضوء المزاعم التي تقول بقيامه باصدار اوامر الى حراسه الشخصيين بمهاجمة الزوار الشيعة والاشتراك بقتل مسؤولين امنيين في الحكومة ، **وما يزال السنة يرون ان لهذه الاحكام دوافع سياسية** .

تزايد التوتر في المنطقة الشمالية يحد بدوره من قدرة العراق على الحكم . فالصراع من أجل السيطرة على موارد العراق النفطية في المنطقة الشمالية بين حكومة الإقليم وحكومة المركز امتد ليشمل المستثمرين الأجانب والجارة تركيا، فبعد ستة أشهر من إيقاف اقليم كردستان الصادرات النفطية، احتجاجاً على عدم سداد الحكومة المركزية تكاليف تطوير حقول النفط ، توصلت بغداد واربيل في أواخر شهر أيلول/سبتمبر إلى اتفاق تم بموجبه إعادة تصدير النفط من شمال العراق ، وكان لهذا التقدم أثراً في التخفيف من حدة الازمة ، **لكن استمرار النزاعات حول الاراضي والفشل في تمرير قانون النفط والغاز من شأنه أن يهدد مستقبل العراق الاقتصادي وأن يؤثر على وحدة أراضيه**. وفي الوقت ذاته تصاعدت حدة التوترات بين العرب والأكراد في كركوك وحولها، مع سعي المالكي لزيادة سيطرته على الأمن ، فعلى الرغم من الإرث التاريخي لقمع القادة العرب السنة للمكون الكردي فقد اصطف الأكراد مع منتقدي المالكي من السنة والمحتجين على جهوده الرامية على احتكاره السلطة. وفي إطار سعيها للتخفيف من هذه التوترات ساهمت الولايات المتحدة في التنسيق بين الجانبين لتسيير دوريات وإقامة نقاط تفتيش مشتركة من قبل القوات العراقية والقوات الكردية في شمال البلاد - **وهي المرة الأولى التي تتدخل فيها الولايات المتحدة بشكل مباشر منذ انسحابها من البلاد في أواخر العام ٢٠١١**

تفعيل نهج استراتيجي

لدى الولايات المتحدة مصالح استراتيجية جلية في العراق والتزامات بعيدة المدى للاهداف التي حُددت ضمن اتفاقية اطار الشراكة الاستراتيجية ، لكنها ما زالت بحاجة الى تبنّي نهج استراتيجي محكم لتنفيذ اهداف هذه الاتفاقية في الوقت الذي يتم فيه التخفيف من وطأة الخلافات السياسية بين البلدين. **فالمسؤولون الأمريكيون يشاركون بالفعل مع النخب السياسية والأمنية العراقية في إطار سعيهم لتنفيذ سياساتهم**، لكنهم في بعض الأحيان يقومون بعرض تصوراتهم لهذه العلاقة **بعقلية الطرف المهيمن أكثر من عقلية الطرف المشارك او الحليف** ،وقد زادت خيبة الأمل إثر تبنّي العراق سياسات مختلفة ومتناقضة عن تلك التي تتبناها الولايات المتحدة في المنطقة . ان مثل هذه الخلافات هي امر لا مفر منه كون العراق دولة ذات سيادة ، **لكن الاستراتيجية الاميركية القائمة لاتوفر الوسائل الفعالة لإدارة هذه الخلافات السياسية ، وعلى وجه التحديد حول إيران وسوريا. لذلك فان الولايات المتحدة بحاجة إلى تفعيل نهج استراتيجي يساعد في بناء شراكة مثمرة وداعمة مع العراق وتضع حداً لتهديد المصالح الاميركية الحيوية في العراق .**

هذا النهج يجب أن يتضمن ثلاثة مبادئ اساسية :

- **وضع خطوط حمراء حول الأفعال العراقية التي من شأنها أن تهدد المصالح الأمريكية الرئيسة في المنطقة** مثل هذه المحددات يمكن أن تشمل : **السماح بجعل العراق ساحة متاحة لتدريب الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران و إعاقة إقامة انتخابات حرة ونزيهة في العام ٢٠١٣ و عسكرة الصراع الكردي - العربي واتخاذ خطوات صوب التسلط والاستبداد** . فيجب على حكومة الولايات المتحدة إيصال هذه التحفظات **بصورة شخصية إلى كبار المسؤولين العراقيين، وأن تكون مستعدة أيضاً لتقييد المساعدات الأمريكية إلى العراق وجعلها مشروطة إذا ما تم تجاوز هذه الخطوط.**

- **اشراك قادة الأمن الوطني العراقي لفهم كيفية عرض الأخطار التي تهدد مصالحهم ودورهم الإقليمي**

ان تقريب وجهات النظر الاستراتيجية العراقية،

يساعد على تجنب سوء الفهم الذي يحصل عند بروز الخلافات وبيان ما هي المجالات السياسية التي تدور حولها اكثر الاشكاليات.

- **إصلاح مكتب الدفاع في السفارة الأمريكية في بغداد**

مكتب التعاون الامني - أبقى العراق على هيكل لقيادة العمليات، **كجزء من تركة الحقبة التي كانت فيها للولايات المتحدة آلاف من الوحدات العاملة في العراق** . يجب أن يتم تحويل هذا المكتب إلى مكتب دفاعي أكثر تقليدية يديره ملحق عسكري أو مسؤول مرتبط بوزارة الدفاع ، ويزود بكادر من الضباط في الجيش الأمريكي من الذين خدموا في خارج أراضي الولايات المتحدة . هذه الإصلاحات بدورها **ستقوي العلاقات مع القادة الأمنيين في العراق، وبالتالي زيادة النفوذ الأمريكي في هذا البلد بشكل عام** ، كما يعزز من الشراكة في مجالات مكافحة الإرهاب والعمل الاستخباري.

على الولايات المتحدة ان تستمر ايضاً بـ :

- **تعزيز التواصل والتعاون الأمني بين القوات الأمنية العراقية وحكومة إقليم كردستان للحد من مخاطر قيام صراع عنيف بين العرب والأكراد** ،فعلى سبيل المثال يجب أن تتعدى المساعدة الأمريكية تنسيق تسيير الدوريات المشتركة ، إلى رفد كلا الطرفين بسيناريوهات الحرب المحتملة وإمكانية تصاعد الصراع لتحديد نقاط الضعف في قنوات الاتصال والتعاون الأمني ، كل هذا من شأنه أن يمد جسور الثقة ويقلل من إمكانية حدوث أي مواجهة عسكرية.

- **دعم العلاقات الأمنية والاقتصادية والسياسية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي عن طريق المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف**.وفي هذا السياق اكدت الدراسة على ضرورة أن تستمر الولايات المتحدة في تهدئة **مخاوف المملكة العربية السعودية** على وجه التحديد حول دور العراق في المنطقة من خلال التأكيد على ميادين المصالح المشتركة بين العراق والمملكة،مع ذلك فان الدراسة رجحت ان **الولايات المتحدة ربما ستظل تعاني صعوبة في إقناع العربية السعودية بان المالكي ليس عميلاً لإيران** ، لكن السعودية والعراق لهما مصلحة استراتيجية مشتركة في مواجهة التنظيمات المرتبطة بالقاعدة.

- **استمرار التعاون الاستخباري مع العراق فيما يتعلق بعمل التنظيمات المرتبطة في سوريا والعراق ، وانتقال المسلحين عبر الحدود العراقية السورية.**

تنتهج كلّ من الولايات المتحدة والعراق سياسة متقاطعة حيال سوريا ، **لكن كلا الدولتين لديهما مصلحة مشتركة في التقليل من تداعيات الحرب الاهلية الدائرة هناك**. ان تبادل المعلومات الاستخبارية يعود بالمنافع على كلا البلدين في الوقت الحاضر ، وستزداد هذه الأهمية بعد سقوط نظام الأسد على وجه التحديد.

استنتاج

بعد مرور عام واحد على انسحاب الجيش الاميركي ، **ما يزال العراق بلداً ضعيفاً** ، لكن أهميته بالنسبة للمنطقة وللمصالح الامريكية تتطلب **تفعيل مقترب استراتيجي يسهم في تحويل الأهداف العريضة المدرجة في اتفاقية إطار الشراكة الاستراتيجية إلى مجموعة مترابطة من السياسات التي من شأنها ان تعزز المصالح المشتركة وتساعد على إدارة الخلافات السياسية الحرجة**.مع ذلك ، حتى وإن تبنت الولايات المتحدة نهجاً استراتيجياً متجدداً فالسياسات المتعلقة بالتحديات في إيران وسوريا والعراق **ستظل تسبب الكثير من المتاعب لصناع القرار في الولايات المتحدة** ، فالنجاح أو الفشل في أي من هذه البلدان ستمتد تأثيراته حتماً على بعضها البعض ، وسترفع من تكاليف الحلول الوسط عن طريق التدخل واحتواء آثار هذه الخلافات ،فاستمرار انجراف سياسة الولايات المتحدة ،من المؤكد انه سيزيد من مخاطر هذه الخلافات.

واخيراً سيكون لاعادة احياء التقارب الاستراتيجي مع العراق دور في تعزيز الشراكة بين البلدين ،و التي ستظل تحديا ، لكنها في خاتمة المطاف ستبرهن دورها الحاسم في منطقة تتسم بالتغيّر المستمر.

رابط المقال:
www.cnas.org/files/.../CNAS_RevitalizingThePartnership_DaltonBensahel.pdf

عراق اليوم : افغانستان الغد

الكاتب: ستيفن ميتز / مدير بحوث في شؤون الأمن القومي في الكلية الحربية للجيش الأميركي ومعهد الدراسات الاستراتيجية «SSI»، ومتخصص في مكافحة التمرد وسياسات الدفاع، والنظريات الاستراتيجية. ٢٧ /آذار /٢٠١٣

ترجمة وتلخيص : قسم الترجمة

مراجعة : د . نصر محمد علي

لا يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بالكثير لتغيير الوضع في العراق، لابل خفُت صوتها واصبح يقتصر على التذمر ، في الوقت الذي يتجه فيه البلد نحو الهاوية وتقل مؤشرات وجود حل سياسي للصراع الطائفي والعرقي.

أثارت الذكرى العاشرة للغزو الأميركي للعراق موجة من الانتباه، فاضت الافتتاحيات والمدونات والمؤتمرات والهيئات من جميع الأنواع بالتحليلات وكان معظمها يتمحور حول «الدروس» التي يجب أن تستخلصها الولايات المتحدة من قرارها بالغزو وتورطها اللاحق في البلد، لكن مع انحسار موجة استخلاص الدروس، بدأ الانتباه يتوجه نحو المعضلة الأمنية الراهنة في العراق وعلاقتها بالولايات المتحدة. ولسوء الحظ، فان المشهد لا يبدو واعداً.

مع احتدام الحرب في سوريا المجاورة وإصرار النظام الشيعي في بغداد على إقصاء العرب السنّة ، عادت «القاعدة» في العراق الى الظهور وبدأ نطاق إرهابها ينمو من جديد. ومع ذلك، لا يمكن أن تقوم الولايات المتحدة بالكثير لتغيير الوضع،لابل خفُتَ صوتها واصبح يقتصر على التذمر من الوضع، في الوقت الذي يتجه فيه العراق نحو الهاوية وتقل المؤشرات على وجود حل سياسي للصراع الطائفي والعرقي .

إنه أمر مهم لأن العراق بلد لايمكن تجاهله، ولكن هذا الوضع أيضاً يفتح نافذة للمستقبل، إذا سار كل شيء كما هو متوقع،ولكن على الجانب الاخر يعود الكاتب ليؤكد على أن أفغانستان الغد قد تبدو مثل عراق اليوم، إنها فكرة محبطة. لم يكن يتوقع الأميركيون حتماً مثل هذا المصير عندما بذلوا دمهم وأموالهم وجهودهم في الصراعين. منذ مدة غير طويلة، كانت القناعة السائدة أن العراق وأفغانستان ستصبحان دولتين مستقرتين ومؤيدتين للولايات المتحدة وستلعبان دوراً مهماً لمحاربة التطرف الإسلامي العنيف. لكن ليس مفاجئاً أن تتخذ الأمور منحىً سلبياً.

ولفت الكاتب النظر الى ان هناك فكرتين اساسيتين حالتا دون ان تكون حملات مكافحة التمرد في العراق وأفغانستان ، بمستوى طموح الولايات المتحدة او توقعاتها . أحد هذه الأسباب يتعلق بما يمكن تسميته بـ«مشكلة الشراكة». عندما أُختيرت الولايات المتحدة لتصبح قوة عالمية فاعلة بعد الحرب العالمية الثانية، أدركت أنها لا تستطيع فرض نفوذها مباشرةً في كل مكان، لذا اختارت مقاربة غير مباشرة تقضي بتقوية الشركاء عبر تقديم التوصيات والمساعدات.تلك المقاربة طُبقت في أماكن مثل أوروبا وأميركا اللاتينية وشمال شرق آسيا، ونجحت عندما كان الحلفاء مع الحكومات الفاعلة يشاركون الولايات المتحدة اولوياتها واهدافها ،لكنها فشلت عندما كان شركاؤها انظمة ضعيفة او هشة جدا حيث كان لها أولويات وأهداف مختلفة جذرياً .

في تلك الأماكن (مثل العراق وأفغانستان) ، تعكس السياسة نظاماً يرتكز على المحسوبيات. تستعمل الجماعة الإثنية، أو الطائفة، أو العشيرة، أو القبيلة، أو المنطقة التي تسيطر على الدولة ذلك النظام خدمةً لمصلحة جماعاتها الضيقة على حساب جميع الأطراف الأخرى. بما أن مخاطر المنافسة السياسية مرتفعة جداً، يعتمد المشاركون مقاربات شاملة تكون في أغلب الأحيان مشينة وعنيفة لتحقيق الفوز، وحينما يفوزون، يتمسكون بالسلطة لأطول مدة ممكنة. في ظل هذه البيئة، من غير المنطقي تقبّل الهزيمة بروح رياضية وتداول السلطة .

لا عجب أن يكون هذا النوع من الأنظمة السياسية مسرحاً للصراعات، نظراً للوسائل العنيفة التي يستخدمها الخاسرون للترويج لمصالحهم. في ما يخص الأطراف الموجودة في

السلطة، فهي لا تبدي أي حماس لتغيير النظام لأن مصلحتها لاتقضي ذلك. تقدم تلك الأطراف مبادرات رمزية أو تفرض إصلاحات سطحية لجذب الدعم الخارجي (ولا سيما الأميركي)، **ولكنها لا تعالج المشاكل البنيوية التي تُنتج معارضة عنيفة، بل تكون أعمال العنف مفيدة بدرجة معينة لجذب انتباه واشنطن وضمان استمرار تدفق المساعدات.**

عندما تُواجَه الولايات المتحدة بوضع مماثل ، نراها تتجنب الضغط على شريكتها بشكل مبالغ فيه خوفاً من فوز المتمردين أو الإرهابيين. وكلما كانت الولايات المتحدة ملتزمة بدعم شريكتها، يتراجع نفوذ واشنطن، فلا أحد يأخذ التهديدات الأميركية على محمل الجد، لأن نظام الدولة الشريكة يدرك أن أي رئيس أميركي سيدفع ثمناً باهظاً إذا ما تخلى عن شريكته، بعد إقناع الرأي العام والكونغرس بأن دعم ذلك البلد يندرج ضمن المصلحة الوطنية.

ترتبط الفكرة الأساسية الثانية بواقع أن حركات التمرد نادراً ما تنتهي كما يتوقع الأميركيون. يعد الأميركيون مكافحة التمرد عاملا غير مألوف في الحروب، لذا يتوقعون تحقيق انتصار واضح وحاسم، فغالباً ما تصبح الحكومة وقواتها الأمنية فاعلة بما يكفي لمنع المتمردين من تحقيق انتصار مباشر. ثم ينتظر المتمردون الفرصة المناسبة ويلعبون على عامل الوقت وينفذون عدداً كافياً من أعمال العنف، لتذكير الأعداء والمناصرين بأنهم ما يزالون موجودين ويخططون للعودة. المسألة ليست صعبة: لا يتطلب الإرهاب دعماً شعبياً واسعاً، بل يكفي وجود عدد قليل من المتعصبين وكمية مقبولة من المال. هكذا يسهل شراء المتفجرات والأسلحة والمعلومات. لذا يمكن أن يتابع الخاسرون ضمن صفوف حركة التمرد الواسعة النطاق عمليات التفجير والغارات والاغتيالات لمدة طويلة جداً.

بدأ هذا النمط من الإصلاح السياسي المزيف والإرهاب المستمر يتضح الآن في العراق. وقد تحذو أفغانستان حذوه يوماً، فحتى لو غادر كرزاي السلطة بعد انتهاء ولايته في عام ٢٠١٤، لا شك أن خلفه سيكون من الطراز نفسه وسيجيد استعمال السلطة السياسية لتعزيز نظام الرعاية. قد تتغير الوجوه والأسماء لكن يبقى النظام على حاله. كل من لا يستفيد من النظام القائم سيتابع المقاومة. في بلد معروف بتقاليده العسكرية المترسخة ووفرة الأسلحة وتراجع ذكريات السلام، ستكون المقاومة عنيفة حتما.

أي حكومة أفغانية مستقبلية سواء أكانت تحت إدارة كرزاي ام ادارة مشابهة (إذا نجحت في إيجاد طريقة للالتفاف على الحواجز الدستورية التي تمنع إعادة انتخابه) ستسيطر على الأرجح على كابول وبعض المدن الكبرى الأخرى. سيبقى فساد الحكم المعيار السائد، ما يعني شلّ التنمية الاقتصادية وتأجيج الغضب العام. سيغفل النظام عن المتطرفين الذين يستهدفون حصراً الدول المجاورة أو خصوم الرئيس، وسيحافظ على علاقة فاعلة وهادئة مع تجار المخدرات ومهرّبي الأسلحة. قد يطبق النظام بعض الإصلاحات الرمزية إذا كانت تلك الخطوة تضمن استمرار تدفق المساعدات الأميركية، ولكنه لن يغير البنية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية في أفغانستان بطريقة جذرية. ستستمر التفجيرات والغارات والاغتيالات من دون رادع. وسيبقى النفوذ الأميركي هناك متواضعاً في أفضل الأحوال.

بشكل عام، هذا هو وضع العراق الآن (مع استثناء مشكلة تجار المخدرات في أفغانستان).

لم تكن الولايات المتحدة تتمنى بأي شكل من الاشكال الوصول إلى هذا الوضع، بعد أن دفعت ثمناً باهظاً للمساعدة على هزيمة حركة التمرد العراقية. لكن لسوء الحظ، أصبح العراق اليوم بعيداً عن تمثيل تجربة ناجحة لمكافحة التمرد. قد يبدو وضع أفغانستان مشابهاً في الغد. إنه وضع مختلف جداً عمّا أراده الأميركيون، ولكنه أفضل ما يمكن توقعه على الأرجح.

رابط المقال:

http://www.worldpoliticsreview.com/articles/12824/strategic-horizons-iraq-today-is-afghanistan-tomorrow

الديلي ستار تتهم المالكي باتباع سياسات صدام

صحيفة ديلي ستار
١٧ / كانون الثاني / ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: قسم الترجمة
مراجعة: د. نصر محمد علي

الأحداث في سوريا تمثل تهديدا خطيرا لتعزيز الانقسامات الطائفية في الدول المجاورة ، بينما يتراجع الوضع الامني في العراق، الذي تقوده حكومة مصغرة شبيه بحكومة صدام عملياً.

تشير المقالة في بدايتها الى، **ان البلد ينزلق نحو حرب أهلية لا يمكن تداركها مالم تُعرف الأسباب**، حيث وصل الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة إلى ذروته على مدى اسبوعين من العنف غير المتوقف، الذي يرجع سببه الى قرارات رئيس الوزراء نوري المالكي، التي أثارت مخاوف السنة منه ومن قيادته . ويبدو غير كافيا لنوري المالكي وشعبه، ان البلد قد فقد الآلاف من الارواح و البلايين من الدولارات منذ بداية الغزو الامريكي، وانهم مازالوا مستعدين للمخاطرة بفقدان المزيد من الارواح والاموال.

وتعتقد الصحيفة بانه ينبغي أن تُركز جميع الجهود في هذه المرحلة على لمّ شمل المجتمع العراقي،والعودة بالبلد إلى بداية القرن الحادي والعشرين، حيث لم يعانِ العراق من ضرر مادي فقط بل تضرر في نسيجه الاجتماعي كذلك، الامر الذي يتطلب بذل مزيد من جهود الإصلاح، **ويعد هذا الضرر هو الثمن الذي دفعه البلد لإزالة دكتاتور والخضوع لسيطرة دكتاتور آخر. ويبدو هذا الخطر واضحا للجميع باستثناء المالكي نفسه،وحتى القادة الشيعة المعتدلين قد حذّروا من المسار الحالي لحكومته، لانهم يرون انه بداية لمزيد من العنف.**

وان الوضع في البلد يعد حرجا حالياً، حيث يواجه المالكي الآن احتجاجات ودعوات للاستقالة في المناطق السنية ،فضلا على العديد من الصراعات على الموارد النفطية وغيرها من الخلافات الاخرى مع الاكراد في الشمال. وفي الوقت نفسه،قيام تركيا بهجوم جوي ضد المتمردين الاكراد. وكذلك وضعت القوى الخارجية العراق في وضع خطر. وهو يشترك بحدود حساسة مع الأردن وسوريا ويخاطر بايجاد عداوة مع دول الخليج. **والأحداث في سوريا تمثل تهديدا خطيرا لتعزيز الانقسامات الطائفية في الدول المجاورة أيضا. في حين يتراجع الوضع الامني في العراق، الذي تقوده حكومة مصغرة شبيه بحكومة صدام حسين عملياً،وفيه دولة ذات قضايا تفلت من السيطرة بشكل خطير.**

وتشير المقالة الى ان هذا النظام لحد الآن ما هو الاّ اكثر بقليل من دمية بيد جارته الاكبر ايران، واذا ما استحسنت واقرت الاخيرة الطريق الحالي الذي يسلكه المالكي ،فانه – اي النظام- يجعل نفسه كرة في ملعب الايرانيين.وتعد ايران متورطة بالفعل في الاحداث الدائرة في سوريا، في الوقت الذي تعاني فيه من عقوبات وعواقب مترتبة عليها لانها غير مرحب بها في المنطقة. وتواجه ايضا تحدياتها السياسية الداخلية . لذلك فان من مصلحتها كبح جماح المالكي.

وتختتم الصحيفة القول بذكر نفاد صبر الشعب العراقي الذي يعيش في بلد يملك ثروة كامنة ضخمة ينبغي ان تنفق على رفاهية شعبه. واذا ما اصر المالكي وقيادته على الاستمرار على خطى صدام حسين، فسيفضي ذلك الى اصرار القوى السياسية في كلا الجانبين، التي تؤمن حقا بمستقبل واعد لعراق موحد، على ضرورة تغيير الحكومة لنهجها والتأكيد على القضايا الوطنية.واذا ما سُمح للمالكي بالاستمرار في هذا النهج، فسوف لن تتوقف الفوضى الناتجة عن ذلك، عند الحدودالعراقية .

رابط المقال:

http://www.dailystar.com.lb/Opinion/Editorial/2013/Jan-17/202529-saddam-footsteps.ashx#axzz2RNC3e9HT

إيران تفقد نفوذها في العراق

موقع ستراتفور الاستخباراي
١٠ كانون الثاني /يناير ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص : د . نصر محمد علي
مراجعة : فيصل عبد اللطيف ياسين

ان تحركات المالكي لم تعمل على إقلاق السنة فحسب بل عطلت الاستراتيجية الإيرانية لإدارة العراق، الرامية إلى تحقيق التوازن بين الفصائل الشيعية المختلفة . كما ان حراك السنة في سوريا شجع سنة العراق على استئناف النشاط من جديد، الأمر الذي لن يترك لإيران أي خيارات جيدة للتعامل مع التهديد المتزايد.

أكد التقرير الصادر عن موقع ستراتفور الاستخباري الامريكي في مستهله ، على ان محاولات المالكي في تشديد قبضته على السلطة أثارت رد فعل الأقلية السنية في البلاد ووضع المجتمع الشيعي الحاكم موضع الدفاع . وبالمثل أيضاً فقد أثار استخدام حكومة المالكي قوانين مكافحة الإرهاب لتهميش معارضيه ، انتفاضة في المناطق السنية منذ أسابيع ، هذه الانتفاضة التي تأتي بالتزامن مع التمرد السني المسلح في سوريا من شأنها ان تؤدي الى زعزعة الاستقرار في بغداد.

وأضاف التقرير ان تحركات المالكي لم تعمل على إقلاق السنة فحسب بل عطلت الاستراتيجية الإيرانية لإدارة العراق الرامية إلى تحقيق التوازن بين الفصائل الشيعية المختلفة . كما ان حراك السنة في سوريا شجع سنة العراق على استئناف النشاط من جديد، الأمر الذي لن يترك لإيران أي خيارات جيدة للتعامل مع التهديد المتزايد . ولفت التقرير النظر إلى ان المالكي استطاع أن يحوز أكبر قدر من السلطة لأن بناء الدولة العراقية الجديدة حصل تحت سمعه وبصره . وقد أفضت الانتخابات التي عقدت لمرتين ، منذ ان تمت المصادقة على الدستور عام ٢٠٠٥ ، إلى أغلبية شيعية والتي آلت إلى ائتلافات حكومية بقيادة المالكي . إلا ان جوهر هذا النظام منذ نشأته ، لم يؤد إلى تداول حقيقي للسلطة .

ولاحظ التقرير ان المالكي طيلة وجوده في السلطة سعى إلى تحقيق هدفين ؛ الاول : ضمان عدم تمكن السنة ، الذين حكموا دولة العراق القومية في التاريخ الحديث، من استعادة هيمنتهم على النظام السياسي العراقي. أما الثاني: هو إبقاء تحالف دولة القانون على قمة ترتيبات تقاسم السلطة العرقية والطائفية . ومن وجهة نظر المالكي فان الهدف الأول لايتحقق إلا بتحقق الثاني ،وفي اطار ذلك فقد حاول تقويض المعارضة في البرلمان حائزاً قدراً من السلطة يتجاوز الحدود الدستورية ويأتي في سياق ذلك مثلاً سيطرته على الأمن وقطاع الطاقة . وقد أثارت محاولات المالكي تعزيز سلطته ، استياء منافسيه الشيعة الرئيسين ولاسيما حركة الصدر . مع ذلك تخلى الشيعة عن المنافسة لضمان عدم تمكن السنة من تهديد سلطتهم الجديدة وبتحرر المالكي من تحديات منافسة الفصائل الشيعية ، ركز جهده على إضعاف السنة .

السنة وتضاؤل دعم المالكي :

وتواصلاً مع هذا الجهد عمل المالكي على استغلال الانقسامات عن طريق جذب فصائل سنية فاعلة إلى ائتلاف دولة القانون . وكشف التقرير : ان انتخابات عام ٢٠١٠ أظهرت عيوب هذه الاستراتيجية عندما جاءت دولة القانون في المرتبة الثانية بفارق مقعدين بعد القائمة العراقية غير الطائفية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق اياد

علاوي الذي فاز بفضل الدعم الكبير الذي قدمه السنة . ولو لم يعمل المالكي على الاندماج مع الائتلاف الوطني العراقي لما استطاع الحصول على دورة ثانية (كرئيس للوزراء) . ويستطرد التقرير مستعرضاً مخاضات تشكيل الحكومة والانسحاب الامريكي في نهاية عام٢٠١١ وقضية الهاشمي التي تلت ذلك الانسحاب بيوم واحد . وفي هذا السياق يرجح التقرير ان الانقسامات داخل القائمة العراقية كانت هي السبب الكامن وراء عدم حصول رد فعل قوي من الأوساط السنية أو من القائمة العراقية ، مؤكداً ان حصول الهاشمي على ملاذ آمن في كردستان فاقم من التوترات الشيعية – الكردية. **وكنتيجة لذلك فان المالكي استعدى واستفز كلاً من السنة والأكراد في آن واحد جاعلاً من حلفائه الشيعة العراقيين وأنصاره الإيرانيين لا يشعرون بالإرتياح لحكمه.**

التمسك بالمالكي :

أشار التقرير تحت هذا العنوان إلى تهديد الحركة الصدرية بالوقوف إلى جانب الكرد والسنة الذين كانوا يناقشون التصويت بحجب الثقة عن رئيس الوزراء في بداية عام ٢٠١٢، وفي هذا الصدد يرجح التقرير ان ذلك يأتي في سياق دافع الرغبة (لدى التيار الصدري) باستبدال المالكي كزعيم للشيعة ، إلا ان التقرير يعود ويذكّر **بان مصلحة الطائفة الشيعية لاتقتضي الاستمرار بتهديده معللاً ذلك بأن كل من إيران والشيعة في العراق يدركان أنه من الصعوبة بمكان استبدال المالكي دون إقلاق النظام السياسي الذي يهيمن عليه الشيعة** . على الجانب الآخر فان الكرد لديهم مشاكل مع المالكي مثلما لديهم نزاعات حدودية مع السنة ومن هنا فان الكرد لايريدون مواجهة المالكي بشدة لكي لايخاطروا بتقوية السنة . **كما عدّ التقرير ان المالكي بالغ في تقديراته عندما أثار قضية وزير ماليته رافع العيساوي لأن الأخير ، على خلاف الهاشمي ، ينحدر من قبيلة معروفة في الفلوجة – معقل التمرد السني من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧ – الأمر الذي أثار احتجاجات واسعة النطاق من قبل الطائفة السنية .**

الدور السوري والانتخابات المبكرة :

يرجح التقرير ان هناك **عاملاً آخراً يقف وراء رد فعل السنة وهو الانتفاضة السنية في سوريا.** خصوم إيران الإقليميون (تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر وغيرهم) يأملون بأن يفقد الرئيس السوري بشار الأسد السيطرة على دمشق،**فتعاظم النفوذ السني هناك سيمتد تأثيره حتما الى العراق والذي سيقوض بدوره النفوذ الإيراني فيه** . وبالفعل فان هناك أدلة على وجود تنسيق بين السنة على مستوى معين بين البلدين ويرجع ذلك إلى حد كبير لسياسات المالكي المثيرة للجدل. وكاستجابة للاحتجاجات السنية ، عرض رئيس الوزراء الإفراج على ٧٠٠ من المعتقلات السنة اللواتي تم سجنهن لعدة سنوات. ولما لمس السنة تراخي موقف الحكومة طالبوا بإجراء انتخابات مبكرة ، وهو الخيار الذي ينظر اليه الشيعة كوسيلة للخروج من الأزمة . مع ذلك يرى التقرير، **انه من غير المرجح ان تعمل الإنتخابات المبكرة على نزع فتيل الأزمة لأن معارضي الشيعة وإيران يريدون القضاء على النفوذ الإيراني في العراق** .عموما ان الانتخابات العراقية تؤدي الى تفاقم الانقسامات العرقية والطائفية في البلاد لأنها ستؤول في النتيجة إلى هيئة تشريعية متشظية إلى حد كبير ، ونظراً لخطر الحرب الطائفية في سوريا ، **فان الانتخابات القادمة على الأرجح ستكون**

مخرجاتها أكثر استقطاباً . وقد قاطع السنة الانتخابات الأولى في العام ٢٠٠٥ وإنقسموا في التصويت في انتخابات ٢٠١٠ ، إلا أنهم من المرجح أن يكونوا أكثر توحداً في الانتخابات المقبلة ، الأمر الذي يعني ان تشكيل حكومة ائتلافية سيكون أمراً أكثر صعوبة ، هذا فضلاً على ان الكرد يريدون استغلال هذا الانقسام الطائفي من أجل المطالبة بالمزيد من التنازلات بشأن القضايا المتعلقة بوضعهم المستقل . ويتوقع التقرير بأنه من غير المرجح قبول السنة بحصتهم الحالية في السلطة الأمر الذي سيزيد من مخاطر العنف . ويؤشر التقرير توافقاً غريباً بالمصالح بين القوى السنية السورية والمجموعات الجهادية ودول عربية مثل المملكة العربية السعودية ، حيث ان كلا منهم لديه اسبابه لإضعاف النفوذ الإيراني في العراق . وتابع التقرير : ان خطر العنف الطائفي في العراق حالياً على أعلى مستوياته منذ إنتهاء التمرد السني في أواخر عام ٢٠٠٧ .

إيران تبحث عن حل سياسي

إيران تدرك جيداً حجم المخاطر ، ففي الوقت الذي تسعى فيه للحفاظ على نفوذها في سوريا بعد الأسد ، تريد التأكد من انها لن تفقد وضعها المتميز في العراق. الإيرانيون بحاجة لحماية النظام الذي يهيمن عليه الشيعة والذي تهدده المشاكل التي افتعلها المالكي أكثر من التهديد الذي تشكله الاحتجاجات السنية . ولفت التقرير النظر الى ان استئثار المالكي بالسلطة لم يثر حفيظة السنة فقط، بل قلب استراتيجية إيران التقليدية والتي تقوم على أساس دعم القوى الشيعية المتنافسة. فتحركات المالكي للتأسيس لقاعدة مستقلة للسلطة جعلت من الصعب على إيران السيطرة عليه . وعندما توترت العلاقة بين الحكومة العراقية والكرد ، كان السنة تحت السيطرة ، لكن في ظل أحداث سوريا وسعي الأطراف الإقليمية كالسعودية وتركيا لتخفيف قبضة إيران على العراق ، فان إيران لايمكنها تجاهل النهج الإنفرادي للمالكي في الحكم، إلا ان التقرير يعود ويذكر بان المالكي لايمكن استبداله بسهولة . ايران تسعى لإيجاد بديل عن المالكي الذي يمكن ان يعمل على ايجاد آلية جديدة لتقاسم السلطة مرضية للسنة دون أن تزيد من قوتهم. والبديل ، كما يقترح التقرير ، هو علي الأديب ، زميل المالكي في حزب الدعوة والذي يمكن أن يحل محل المالكي بمثل الطريقة التي حل بها الأخير محل سلفه إبراهيم الجعفري . مع ذلك يرى التقرير بأن استبدال المالكي يتطلب اتفاق جديد لتقاسم السلطة بين الشيعة الامر الذي يمكن أن يفضي إلى اقتتال وإضعاف موقف الشيعة في البلاد . وتأسيساً على ذلك فان إيران لاتملك خيار سوى حشد مختلف الفصائل الشيعية وراء المالكي . وفي الوقت الراهن على الأقل تشعر إيران بالحاجة لحل الأزمة العراقية سياسياً ومنع الموقف من الانزلاق نحو العنف . والحل السياسي يتطلب أن يكون الشيعة كتلة سياسية موحدة فضلاً على تقديم تنازلات للسنة لاتقوّض هيمنة الشيعة . وإذا كان تحقيق ذلك ليس مستحيلاً ، إلا انه سيكون من الصعب على إيران إنجاز تلك المهام لأن تغيير قوانين مكافحة الإرهاب وإعطاء السنة دوراً أكبر في صنع السياسات سيعمل على إضعاف الشيعة .

وفي الختام يرجّح التقرير ان فرص ايران في إدارة الوضع السياسي في العراق تكاد تكون معدومة، الأمر الذي يعني ان البلاد قد تشهد موجة جديدة من الصراع الطائفي، وبغض النظر عمّا ستؤول اليه الامور فان نفوذها في هذا البلد متجه نحو الانحسار.

اقليم كردستان يبيع أول شحنة من النفط في السوق الدولية

قالت مصادر في صناعة النفط إن أول شحنة من النفط الخام من إقليم كردستان بشمال العراق بيعت في السوق الدولية الى شركة ألمانية مع قيام الإقليم شبه المستقل بتعزيز تجارة تعدّها الحكومة المركزية في بغداد غير قانونية.

وضخ النفط من حقل طق طق الذي تشغله جينيل انرجي بالشاحنات عبر حدود العراق الشمالية مع تركيا وتم بيعه عن طريق المزاد في شهر نيسان الماضي.

ووفقا لوكالة رويترز فإن سيلكت انرجي - وهي شركة للطاقة مقرها هامبورج في ألمانيا- فازت في المزاد الذي نظمه الوسيط باورترانس. ولم ترد سيلكت انرجي على الفور على طلبات للتعقيب بالبريد الالكتروني والهاتف. وقال احد المصادر ان الشحنة المباعة حجمها ٣٠ ألف طن وتبلغ قيمتها وفقا لأسعار السوق في فبراير شباط حوالي ٢٢ مليون دولار.

وتنمو تجارة مباشرة لتصدير النفط الخام بواسطة الشاحنات عبر تركيا بشكل مطرد وتبلغ حاليا حوالي ٥٠ ألف برميل يوميا. وقالت مصادر في الصناعة ان صادرات حقل طق طق بالشاحنات تبلغ الآن أكثر من ٢٥ ألف برميل يوميا.

وصرح مسؤول عراقي كبير الشهر الماضي ان التجارة المتنامية بين حكومة إقليم كردستان وتركيا تهدد بتقسيم العراق.

والنفط هو أحد نقاط الخلاف الرئيسة في نزاع طويل الأمد بين الحكومة المركزية والحكومة الكردية. وتقول بغداد إنها وحدها لها سلطة السيطرة على الصادرات وتوقيع العقود بينما يقول الأكراد ان حقهم في القيام بذلك منصوص عليه في الدستور الاتحادي للعراق.

وقال وزير النفط العراقي عبد الكريم لعيبي في يناير كانون الثاني الماضي أن وزارته تعتزم مقاضاة شركة جينيل انرجي الانجليزية- التركية وشركات أخرى بسبب تصدير الخام من كردستان العراق.

وتتوقع جينيل انرجي تصدير النفط بواسطة خط أنابيب من حقولها في كردستان بحلول ٢٠١٤ بصرف النظر عن المأزق السياسي بين بغداد والإقليم.

تركيا تناور لتقوية روابط الطاقة مع بغداد وكردستان

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

قال وزير الطاقة التركي تانر يلدز، في الرابع من نيسان الجاري، إن تركيا ستلعب دورا نشطا في أي ترتيبات في العراق بشان تقسيم إيرادات تصدير النفط الخام بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان شبه المستقل في الشمال.

وقال يلدز في مقابلة لرويترز: إن تركيا مستعدة لدعم ترتيبات تتضمن حصول الحكومة المركزية في بغداد على ٨٣٪ من إيرادات تصدير النفط بينما تذهب النسبة الباقية الى حكومة كردستان.

وأضاف قائلا «لا يوجد أي شيء في تلك المسألة يمكن أن يقلق الحكومة العراقية المركزية، **ويمكن لتركيا ان تلعب دورا نشطا في حصول كردستان على ١٧٪ وحصول بغداد على ٨٣ ٪ من عائدات الصادرات النفطية في الاقليم.**

ويقع النفط في قلب نزاع طويل الأمد بين الحكومة المركزية والإقليم الكردي. وتقول بغداد إنها هي فقط صاحبة الحق في التحكم بالصادرات وتوقيع العقود بينما يقول الأكراد إن حقهم في ذلك منصوص عليه في دستور العراق الاتحادي.

وبدأت حكومة كردستان أوائل هذا العام خطواتها الأولى باتجاه الاستقلال الاقتصادي من خلال تصدير كميات صغيرة من النفط الخام بالشاحنات إلى تركيا. وتسبب ذلك في زيادة غضب بغداد التي هددت باتخاذ إجراء ضد الإقليم وضد الشركات الأجنبية العاملة هناك لوقف الصادرات التي وصفتها بأنها غير قانونية.

وقال يلدز إنه لا يرى عقبات أمام الشركات الحكومية أو الخاصة التي تريد إبرام صفقات للتنقيب عن النفط مع حكومة كردستان، لكنه قال إن تركيا ستشارك في عطاءات التنقيب عن النفط إذا دعتها الحكومة المركزية في بغداد. وأضاف أن تركيا مستعدة لبناء خط أنابيب للغاز الطبيعي في العراق إذا طلبت بغداد أو كردستان ذلك.

وتابع ان واردات تركيا النفطية من شمال العراق تتغير يوميا لكن ذروتها تبلغ ما بين ٢٠٠- ٢٥٠ شاحنة برية في اليوم. وقال إن تركيا ربما تزيد وارداتها النفطية السنوية من العراق ككل إلى أربعة ملايين طن من ٣,٥ مليون طن حاليا.

وكان نفط إقليم كردستان يصل إلى الأسواق العالمية عبر خط أنابيب تسيطر عليه بغداد، يمتد من كركوك إلى ميناء جيهان التركي، لكن الشحنات عبر هذا الخط توقفت في ديسمبر كانون الأول الماضي بسبب خلاف مع بغداد حول مدفوعات شركات النفط الاجنبية العاملة في الاقليم.

ويمضي إقليم كردستان قدما في خطط لبناء خط أنابيب خاص به لنقل النفط إلى تركيا رغم اعتراضات الولايات المتحدة التي تخشى أن يؤدي المشروع إلى تفكك العراق.

وحث يلدز العراق على ضخ المزيد من النفط في خط الأنابيب المؤدي إلى ميناء جيهان وقال إن تركيا ستدعم أيضا فكرة بناء خط أنابيب جديد من البصرة في جنوب العراق إلى ميناء جيهان التركي.